

الفجوة الرقمية: بين تصورات العامة وانعكاسات السياسة في الوطن العربي

د. عادل شيهب

جامعة جيجل/ الجزائر

chiheb_adel@yahoo.fr

الملخص: إن معالجة أسباب -والحلول إلى- "الفجوة الرقمية، The digital divide" كان ولا يزال مطروحا كأحد أكبر الانشغالات على أجندة الباحثين والأكاديميين في تطوير التعلم الإلكتروني منذ ظهور الإنترنت في الوطن العربي. ومع ذلك، قد يعني هذا المصطلح أشياء مختلفة تماما، وهذا يتوقف على سياقات الفهم عند الأكاديميين والعامة، والتي تعمل على توجيه الواقع نحو نتائج سياسية مختلفة خاصة في الوطن العربي. وعليه سيتم مناقشة عنصريين أساسيين هما: أولا: فك مصطلح "الفجوة الرقمية" ودراسة الكيفية التي تم نشرها وتفسيرها عبر مجموعة من الخطابات الأكاديمية والسياسية.

ثانيا: تقديم الأطر المفاهيمية المختلفة حول "الفجوة الرقمية"، والتي تؤدي إلى تصورات مختلفة، تثير تساؤل عن من هو المسؤول في تأخر الوطن العربي في بناء مجتمعات المعرفة.

من هذا، نأتي الى مناقشة العلاقة الدينامية بين البناء والاتصالات في الخطاب السياسي والفهم العام للفجوة الرقمية، فضلا عن مناقشة الآثار المترتبة على التواصل الفعال حول الفجوة الرقمية في الوطن العربي .

الكلمات المفتاحية: الفجوة الرقمية، التصورات السياسية للفجوة الرقمية، تأطير الفجوة الرقمية.

The Digital Divide: Between Public Perceptions and Policy Implications In the Arab World

Addressing the reasons for-and the solutions to-the "digital divide" as one of the biggest concerns on the agenda of researchers and academics in media and communication sciences and social sciences since the advent of the Internet. However, the term has meant quite different things, depending on the contexts of understanding at the academics and the general public, which operate to direct reality towards the political results are different particularly at Arab world. The goals of this paper are twofold: First: explaining the term "digital divide" and study how it have been disseminated and interpreted across a range of academic and political discourses.

Second: Provide different conceptual frameworks on the "digital divide ", which lead to different perceptions, raise the question of who is responsible to delay of Arab world to build knowledge societies.

From this, we come to discuss the dynamic relationship between construction and communication in the political discourse and public understanding of the digital divide, as well as implications for effective communication about the digital divide in the Arab world.

Keywords: Digital Divide. The political perspectives of digital divide. Digital divide Framing.

في وقت مبكر ومنذ 1990 كان هناك تخوف وقلق من صناع القرار والمدافعين عن الحقوق، من عدم التوزيع المنصف والعادل للفوائد المستمدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم. إذ أن استمرار الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فضلا عن الهوة الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، الحدود الجغرافية وحتى التفاوت بين الجنسين، قد تأتي على نطاق واسع يعرف باسم "الفجوة الرقمية"، وهو مصطلح يسمي كلا من هذه التفاوتات، تستدعي أن نقف عندها كمؤشر يجب أن نقلق بشأنه وخاصة في مسألة تبني مجتمع المعلومات الذي أصبح حتمية للتطور التكنولوجي المذهل والذي تعرف به المجتمعات المعاصرة اليوم.

كما إن معالجة -أسباب وحلول- هذه التفاوتات قد كان على قائمة جدول الأعمال العامة، وجزء من كل حديث عن السياسة الإعلامية منذ ظهور الإنترنت. ومع ذلك، فإن استعراض التصريحات العلنية من قبل صانعي السياسة وقادة الصناعة والرأي العام، يوضح أن هذا المصطلح يمكن أن يعني أشياء مختلفة ومتعددة، اعتمادا على السياق الجماهيري المؤطر سياسيا والسياق الأكاديمي لهذه الفجوة.

ذلك أن "الفجوة الرقمية" لا تحجب أنواع مختلفة من الفوارق مع أنواع مختلفة من النتائج، بل هي أيضا تحجب مجموعة متنوعة من الأفكار حول طبيعة المشكلة نفسها والطريقة التي ينبغي حلها بها. ومن ناحية أخرى، قد يكون مؤشرا على بعض الافتراضات الأساسية التي لا جدال فيها حول طبيعة "الفجوة الرقمية" وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع، فبدلا من توحيد الجهود نحو حل واحد، قد تكون هذه التفسيرات الجدلية حول الفجوة الرقمية هي المحرك الحقيقي تجاه النتائج السياسات المختلفة حول تبني مجتمع المعلومات.

كما أن السياسات الحالية للدول قد تبدو -أكثر أو أقل- مناسبة. لكن مجرد تحديد أطر المنافسة في الخطاب السياسي لا يعني بالضرورة ما إذا كانت هذه الأطر لديها أي تأثير على المفاهيم العامة للفجوة الرقمية وعلاقتها بالتوجه نحو التعلم عبر الوسائط التكنولوجية المختلفة.

1- مفهوم الفجوة الرقمية:

إن مصطلح "الفجوة الرقمية"، The digital divide، La Fracture Numérique، مفهوم لا يزال يكتنفه الغموض من الناحية الأكاديمية، السياسية، الاجتماعية والثقافية... الخ.

إذ أنه يشير إلى الفجوة القائمة بين الأفراد والشركات والأسر والمناطق الجغرافية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة سواء فيما يتعلق بالفرص المتاحة لهم للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للإنترنت لمجموعة واسعة من الأنشطة.

كما تعني الفجوة الرقمية هي الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيات الرقمية، (الكمبيوتر أساسا) وأحيانا تمثل الفجوة بين "المعلومات المرسله والمعلومات المستقبلية". وتتميز قوة هذا التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (www.techno-science.net).

كما تعني الفجوة الرقمية تلك الفوارق في استخدام و الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل الهواتف النقالة، الكمبيوتر أو شبكات الإنترنت، كما تمثل الفجوة الرقمية جزءا صغيرا من جميع أشكال عدم المساواة في التنمية.

والفجوة الرقمية بين الأسر تعتمد في المقام الأول على اثنين من المتغيرات: **الدخل والتعليم**، Income And Education. إلى جانب متغيرات أخرى، مثل حجم الأسرة، النوع، العمر، الجنس، والخلفيات العرقية واللغوية والموقع أيضا يلعب دورا هاما. كما أن الاختلافات في ملكية ونوعية جهاز الكمبيوتر وسرعة الولوج الى الانترنت من قبل الفئات ذات الدخل الكبير، والفئات ذات الدخل المنخفض من بين خصائص الفجوة الرقمية (OECD, 2001).

أما كل من **نبيل علي ونادية حجازي**، يعترفان أن التعريف الأقرب إلى واقع الحال هو الذي يتناولها من منظور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة والتي تشمل (**نبيل علي ونادية حجازي**، 2005):

- النفاذ إلى مصادر المعرفة، أي مدى توفر البنى التحتية من توافر شبكات الاتصالات وعناصر ربطها بالشبكات العالمية وعلى رأسها شبكة الإنترنت.
- استيعاب المعرفة من خلال مسلسلات التوعية والتعليم والتدريب وما سواها.
- توظيف المعرفة القائمة من خلال الدورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- توليد المعرفة الجديدة عبر مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

2- التصورات السياسية للفجوة الرقمية

يمكن من نواحي كثيرة أن ينظر الى الفجوة الرقمية بإعتبارها تجسيديا عمليا على نطاق أوسع من موضوع **الاندماج الاجتماعي**، Social Inclusion، والذي كان بارزا في الآونة الأخيرة في صنع السياسة في جميع أنحاء حكومات اليسار المعتدل في الدول الغربية.

في سنة 1990، وفي جميع أنحاء العالم المتقدم شهدت بلدان مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تحولا دقيقا نحو جدول أعمال السياسات الاجتماعية الشاملة. في الواقع إن مسألة مكافحة الإقصاء الاجتماعي وتأسيس "**مجتمع شامل**، Inclusive Society " أصبح يشكل حجر الأساس في الخطاب الأكاديمي والسياسي في كثير من البلدان. ومع ذلك، كان واحدا من الجوانب الأكثر إثارة للاهتمام في الآونة الأخيرة هو إعادة تشكيل

السياسات الاجتماعية في دول مثل بريطانيا، بحيث كان تقارب في الخطابات الشعبية والسياسية حول مجتمع المعلومات وتحقيق المجتمع الشامل وفيما كانت إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرة على زيادة التفاهم أو التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي (Selwyn, 2002).

وهكذا، ففي السنوات الأخيرة زادت المخاوف من فكرة الاستبعاد الاجتماعي، Social Exclusion بفعل مخاوف كل الجهات السياسية حول "الاستبعاد الرقمي، Digital Exclusion" والفجوة الرقمية، على الرغم من أن فكرة الاستبعاد الرقمي ظهرت لأول مرة فيما يتعلق بالتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية، داخل المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة.

ومنه بدأ الشروع في النقاشات السياسية حول "من يملك المعلومات" و "من لا يملك المعلومات" (Balnaves 1991)، أما المفهوم الأكثر شعبية هو الفجوة الرقمية (Parker, 2000). وفي أثناء القيام بذلك، فإن الرأي السائد على نطاق واسع هو تسوية السياسة المتعلقة بشأن مكافحة الفجوة بين الأفراد الذين هم على اتصال والأفراد الذين هم مازالوا على انقطاع بالتكنولوجيا والمعلومات، واللاحق بالمجتمع الحديث أو ما بعد الحداثة.

3- تأطيرات الفجوة الرقمية

3-1- التأطير الأكاديمي للفجوة الرقمية:

الإطار هو المقاربة التحليلية التي تتقاطع مع مجالات الاتصالات والعلوم السياسية، علم الاجتماع، وعلم النفس، ومستويات التحليل المختلفة. كإطار نظري، فهو يتناسب وأهداف هذه الورقة لتقديم التفسيرات المتضاربة للفجوة الرقمية وربطها بالخطاب السياسي مع تصورات المواطنين. هذه الأطر هي "المخطط التفسيري، Schema of Interpretation" الذي يسمح للأفراد "بتحديد موقع، رؤية وتصور، هوية وتسمية" للقضايا والمواضيع الخاصة بهم ضمن سياق الشخصية (Goffman, 1974).

قدم كل من "جاميسن و موديلياني، Gamson and Modigliani" سنة 1989 وصفا للأطر التفسيرية التي تعطي معنى للمشكلة من خلال تقديم "فكرة التنظيم المركزي" لجعل معنى للأحداث ذات الصلة، كما قد توفر هذه الأطر التعريفية مشكلة خاصة في تشخيص الأسباب أو اقتراح سبل للمعالجة بالنسبة للأفراد في توظيف تلك الأطر عند بناء المعنى، معالجة المعلومات واتخاذ القرارات في تقييم مواقف حياتهم اليومية (Entman, 1993).

وعلاوة على ذلك، فأطر العمل سواء على الصعيد الاجتماعي أو على المستوى المؤسسي أو على المستوى النفسي الفردي. هي التي شيدت الإطارات، عدلتها ونشرتها عبر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة

والمتنافسة اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا مثل السياسيين ومنظمات المناصرة، الحركات الاجتماعية، المؤسسات الإعلامية، الشركات الصناعية وما شابه ذلك (Scheufele, 2007). على الرغم من عمليات التأطير غير المقصودة أحيانا من الجهات الفاعلة والمتنافسة والتي تشارك باستمرار في بناء المعنى ونشر الأطر التفسيرية (تأطير استراتيجي) للأفراد بما يتماشى مع أهدافهم أو مصالحهم (Chong and Druckman, 2007).

أما على المستوى النفسي، قد تؤثر هذه الأطر على الآراء الفردية وتقييماتهم أو أحكامهم على الأشياء، إما عن طريق جعل الاعتبارات القائمة أو الجديدة أكثر قابلية للتطبيق، أو ذات قيمة أكثر من غيرها (Pan and Kosicki, 2005). فمن خلال التشديد على مجموعة محدودة من الاعتبارات المتوفرة عند تكوين رأي أو عن طريق تحديد أولويات جديدة على الاعتبارات القديمة، تؤثر الأطر على الأفراد بشكل أساسي في الاعتبارات المتوفرة حول قضية أو موضوع ما (Chong and Druckman, 2007). وبعبارة أخرى، "الأطر الاتصالية" التي شيدت من ناحية استراتيجية والتي وردت من الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك بهدف التأثير على جمهور معين باستخدام التفسير "الاطر الفكرية" عندما جعلوا من مسألة المعنى موضوعا أو مشكلة (Scheufele, 1999).

درس العلماء في عدد من التخصصات الأكاديمية ذلك التنافس بين الجهات الفاعلة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، ومدى فضل أكثر من تعريف أو تفسير لقضية أو موضوع أو حدث ما؛ الى جانب نشر الأطر المتنافسة في الخطاب السياسي والإعلامي، وتأثيرها على فهم الجمهور للقضايا الهامة (Nisbet and Huges, 2006). مع التركيز على دور وسائل الإعلام كلاعب رئيسي في عمليات تأطير الأفراد.

طور شيفل، Scheufele عام 1999 نموذج الكلي-الجزئي macro-micro model لتأطير الأنشطة التي تسلط الضوء على بناء الأطر على المنافسة الفاعلة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، والترويج لها عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري، وبالتالي دور إعدادات هذا الإطار في وسائل الإعلام هو تحقيق تواصل الأطر المختلفة وتشكيل مواقف الجمهور حول حدث أو موضوع أو قضية ما. اتخذ بنفورد وبنو، Benford and Snow سنة 2000 نفس المقاربة "الكلي-الجزئي" في إطار سباق الحركات الاجتماعية لتحقيق أهدافها. حيث أن هذه المقاربة تحدد العمليات الخاصة لبناء الإطار الاستراتيجي، ونشر هذه الأطر من جانب الجهات الفاعلة والمتنافسة اجتماعيا، ومع كل هدف يتم تشكيل فهم الجمهور للمشكلة الاجتماعية ومنه تعبئة المواطنين.

وقد طبق العديد من الكتاب صياغة نماذج عملية لقضايا سياسية معينة، من مسائل السياسة الدولية حول الجدل العام بشأن العلم والتكنولوجيا. على سبيل المثال فالعمل المقدم من طرف "جاميسن و موديليانى، Gamson and Modigliani" ركز على الأطر المتنافسة حول الطاقة النووية و المجموعات التفسيرية المختلفة حول مسألة الخطاب السياسي والتكنولوجي المعتمدة لتحقيق فهم المواطن.

وقد اقترحت أونتمان، Entman نموذجاً لتنشيط المتتالية التي تدرس بناء أطر القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من جانب الجهات السياسية الفاعلة، والترويج لها ونشرها عبر وسائل الإعلام، وأثرها على تصورات الجمهور من بعض قضايا السياسة الخارجية مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وفي الآونة الأخيرة اقترح كل من نيسبيت وهوج Nisbet and Huge نموذجاً لـ: "قضية التنمية بوساطة، mediated issue development" من خلال دراسة كيفية تأطير التكنولوجيا الحيوية للزراعة في الخطاب السياسي بالمقارنة مع الخطاب الإعلامي. بمرور الوقت، مع الآثار الرئيسية للمواقف الأمريكية حول الأغذية المعدلة وراثياً.

3-2- التأيير السياسي للفجوة الرقمية:

يمكن حصر الأطر السياسية للفجوة الرقمية في إطارين رئيسيين: أولهما يرجع الفجوة الرقمية بين الأفراد والمجتمعات الى مدى قدرة كل منهما في الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخاصة منها الأحداث والأفضل والأسرع، أما الإطار الثاني فيرجع سبب الفجوة الرقمية العالمية الى مدى اكتساب الأفراد والمجتمعات الى المعرفة العلمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومدى اكتساب المهارة على استخدامها والاستفادة منها.

3-2-1- تأطير الفجوة الرقمية بوصفها مشكلة الوصول: Problem of Access

في أوساط واضعي السياسات العالمية خطاباتهم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية يستندون أساساً على تفاعل الطبقة التكنولوجية: يتم أخذ هذه التكنولوجيا لتكون الأداة المثلى للتنمية وعلى نطاق واسع. فعند تحليل اجتماع قمة جنيف لعام 2003، انتقد هاملينك، Hamelink الحديث عن الفجوة الرقمية على أنها منفصلة عن السياق العام للتنمية الدولية، وركز أساساً على التوسع في التكنولوجيا بين من "يملكون" ومن "لا يملكون" (Hamelink, 2004)، كما أظهر روني، Rooney أن التركيز الرئيسي للقمة في مجال السياسات المتعلقة بـ: "اقتصاد المعرفة" والتطور التكنولوجي وخاصة من حيث تحسين البنية التحتية، هي الحل النهائي لمجموعة من المشاكل الاجتماعية (Rooney, 2005).

فالخطابات السياسية المبكرة تتصور الفجوة الرقمية من حيث ثنائية التفرع، ففي عام 2000 لاحظت وزارة التجارة الأمريكية مثلاً أن:

بعض الأفراد لديهم أجهزة كمبيوتر أقوى وأفضل وأسرع من ناحية الخدمات الهاتفية وخدمات الإنترنت، ومجموعة أخرى من الناس لا يستطيعون الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر الأحدث، الأفضل والأكثر موثوقية في الخدمة الهاتفية أو خدمات الإنترنت، والأسرع و الأكثر ملاءمة. هذا الفرق بين هاتين المجموعتين هو ما يمثل الفجوة الرقمية. فهذا الفهم للفجوة الرقمية يعتمد أساساً على القدرة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات.

وقد تم قياس مظاهر هذا التفاوت على سبيل الحصر من حيث تغلغل أجهزة الكمبيوتر الشخصية واتصالات الإنترنت إلى السكان بوجه خاص، ووفقاً لستيفنسون، (Stevenson, 2009) فقد تدفقت هذه الأطر إلى أسفل المجموعات، كما تشير التقارير حول إنتشار الحواسيب في المكتبات العامة، والجهود الخيرية لتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وتحمس المناقشات السياسة والإعلامية حول هذا الإطار (Norris, 2001).

3-2-2- تأطير الفجوة الرقمية بوصفها التفاوت في المهارات: Disparity of Skills

تم الحصول على مادة الكمبيوتر والبنية التحتية لشبكة الإنترنت في العالم منذ فترة طويلة، وذلك في إطار الخطاب المهيمن لواقعي السياسات الوطنية والدولية في معالجة الفجوة الرقمية. ولكن حتى الآن النتائج على أرض الواقع غير مرضية، وعليه فقد حان الوقت لبداية التركيز في الوصول إلى تمحيص متزايد لا سيما في التفاعل بين صناعات القرار والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك ممثلي صناعات التكنولوجيا والمجتمع المدني وأبرزها الأوساط البحثية الأكاديمية.

نالت الفجوة الرقمية كموضوع أكاديمي، على قدرٍ كبيراً من الاهتمام. كما لاحظ فان دايك، van Dijk، أن الكثير من الأعمال التي أُلِّفت في وقت مبكر عنيت بجمع الأدلة التجريبية من هذه التفاوتات، وكل الجهود التي احتضنت فكرة أن الفجوة كانت واحدة من مشاكل عدم الوصول التكنولوجي (Van Dijk, 2006). كما أن معظم النقاشات العلمية التي نشأت حول هذه الأبحاث تركزت على تحديد الأبعاد المكونة للفجوة الرقمية، والطرق المناسبة لقياسها (Barzilai-Nahon, 2006).

ومع ذلك، فإن الكثير من الأعمال الحديثة مؤخرًا حول الفجوة الرقمية أشارت إلى النقد المتزايد لفكرة "الوصول، Access" كإطار لتحديد الفجوة الرقمية مع بساطة رأي "من يملكون مقابل من لا يملكون". جزء من هذا النقد مفاده أن "الفجوة الرقمية" مفهوم تحليلي بسيط جداً، حيث يرى البعض أنه ينبغي أن يفهم على

أنه شكل من سلسلة الانقسامات أو عد المساواة (Barzilai–Nahon, 2006)، في حين يفضل البعض الآخر النظر إليه على أنه طيف (Lenhart and Horrigan, 2003)، كما تحدى البعض أيضا فكرة حتمية الوصول إلى التكنولوجيا، محذرين من أن الفوارق الديموغرافية يمكن أن تفعل أكثر من مجرد وجود أو عدم وجود التكنولوجيا، وذلك لأنه لا يمكن إخفاء ببساطة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط بشبكة الإنترنت اليوم أصبحت أكثر إنتشارا في كل مكان من ذي قبل (Van Dijk, 2006).

وقد حاول آخرون ربط الفجوة الرقمية بأكبر القوى التي تدم التفاوت في الموارد: حيث يرون أن الفجوة الرقمية بوصفها عنصرا أوسع من موجات التنمية السياسية والاقتصادية (Warschauer, 2003)، في حين يرى آخرون أنها كم منتج للإمبريالية الثقافية والتغريب، أو تكتل القوى الناشئة في مجال صناعة المعلومات (Chomsky, 2004). وقد لاحظ العديد من نقاد إطار الوصول أنه يقدم تساؤل حول مسألة المهارات والموارد المجتمعية التي تقدم لهم (Selwyn, 2004). ذلك ما يؤكد وصول النقاشات السياسية الى شكل جيد ومتقدم بحكم أن مسألة التفاوت في المهارات والموارد المجتمعية توفر مؤشرا صريحا وقابلا للقياس مشكلة الفجوة الرقمية، ذلك أنه لا يعني أن مجرد تركيب البنية التحتية والتقنية اللازمة سوف تحل بطريقة ما مشكلة الفجوة الرقمية. لأن وصول الأسرة أو المجتمع إلى تكنولوجيا الإنترنت لا يعني أنها على استعداد كاف لاستخدامها، أو لاستخدامها بطريقة مجدية بما فيه الكفاية لجني فوائدها. على سبيل المثال: أجري هارجيتاي، Hargittai سلسلة من التجارب لقياس المعلومات على الصعيدين الرسمي والجوهري وكيفية تفعيل المهارات والقدرة عن البحث والعثور على أنواع مختلفة من المعلومات على الإنترنت، فكتشفت الابحاث اختلافات كبيرة في الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الممارسة العملية، خاصة حسب العمر والخبرة السابقة مع التكنولوجيا، ومستوى التعليم بين الأشخاص الذين أتيح لهم الوصول للإنترنت (Hargittai, 2002).

وقد وثقت الأعمال اللاحقة مجموعة أوسع من أنواع المهارات، في سياق المعلومات المعاصرة المتوافرة، التي قد تكون ذات صلة لضمان أن المستخدمين قادرين على الاستفادة ماديا من الإنترنت، أو قادرين على الانخراط في أنشطة تعزز رأس مالهم (DiMaggio et all, 2004).

" إطار المهارات، Skills Frame " هذا إلى حد ما ينتشر في مجتمع السياسات، إلى الحد الذي نعتبره الإطار البديل والمتاح في الخطاب السياسي والإعلامي الأوسع الموجه للجمهور حول هذه القضية. على سبيل المثال: في عام 2002 قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التدابير لمحو الأمية المعلومات كجزء من مؤشرات تنميتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Philippa, 2003). كما قامت وكالات دولية أخرى أيضا بإثراء مؤسراتها لاعتماد تكنولوجيا المعلومات على بيانات محو الأمية التكنولوجية واستخدامات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما جاءت نتائج مؤتمر القمة العالمي للمعلومات، لا تحت فقط على الوصول الى تكنولوجيا المعلومات، ولكن أيضا تحصيل "المهارات والمعارف اللازمة" لأنها من المتطلبات الأساسية للوصول الى "مجتمع معلومات الشامل" (ITU, 2005).

وعليه فالمجتمعات السياسية لا تزال تركز على الجوانب القابلة للقياس الكمي والعملي أكثر من نشر مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن بين تصريحات صناع القرار في أميركا مثلاً:
إن فرصة الناس للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية يتوقف على قدرتهم الى الوصول والقدرة على استخدام خدمات الاتصالات والمعلومات، ذلك أن الأفراد بحاجة إلى مهارات وأدوات لتحديد مسارات الاتصالات والمعلومات فيما بينهم في الوقت المناسب وبالشكل المناسب.

4- قراءة تحليلية لتصورات الفجوة الرقمية في الوطن العربي

يشير تحليل أطر الفجوة الرقمية من حيث مدى الوصول الى تكنولوجيا المعلومات وتفاوت المهارات الى زيادة مسؤولية صانعي القرار في الحكومات والدول العربية، هذه النتيجة أو المسؤولية لا تعتبر بمثابة صدمة لصناع القرار في الوطن العربي فما يعرف عنه منذ فترة طويلة أن الرعاية يجب أن تؤخذ من بيع السياسة للمواطنين بعبارات من شأنها أن يتردد صداها معهم. ولكنها لا تقدم لهم الأدلة التجريبية بل المهم لهم تأطير المواطنين لكيفية الحكم على أهمية وجود مشكل الفجوة الرقمية، ولكن هذه المسؤولية لردم أو معالجة الفجوة الرقمية في العالم العربي قد تصعب عملية بيع السياسات من طرف صانعي القرار مما يدعوهم الى خلق مشروع خاص بهم يحاول إقناع الجمهور أنها مشكلة الحكومة ، وأنها قد تكون تقويض لدعم لتدخلهم.

إن صانعي القرار في الحكومات العربية الذين تبينوا خطاب الفجوة الرقمية الذي يركز بشكل حصري على الوصول لتكنولوجيا المعلومات، تجعل من تدخلاتهم السياسة على هذا الأساس إفتراض تقليص هذه الفجوة في وقت قصير، وذلك باعتماد توفير البنية التحتية مع الاحتفاظ المستمر بعدم محو الأمية المعلوماتية. هذا ما يمكن أن يساهم في تغيير الرأي العام حول من هو الأكثر مسؤولية عن معالجة هذه المشكلة. إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، مما دفع بالحكومات الى تفعيل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص كقوة أنسب لمعالجة هذه المشكلة.

ومن المفارقات كذلك أن هناك من الساسة الذين يدافعون عن زيادة التركيز على المهارات في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليص الهوة الرقمية، ظن منهم أن هذا سوف يخلي مسؤوليتهم، في حين أن أنصار "إطار المهارات" لقضية الفجوة الرقمية فهم وعن غير قصد يكونون قد ساعدوا في نقل المسؤولية لهم،

إذ ينظرون إليها من المجال الحكومي عبر المؤسسات التعليمية. ذلك أن "إطار المهارات" في وصفه للفجوة الرقمية، فلهو يشير إلى أن المسؤولية تقع على عاتق المؤسسات التعليمية ومن ثم الأفراد والمواطنين. بواسطة تأطير الفجوة الرقمية في الطريق التي تخصص مسؤولية المؤسسات التعليمية والأفراد، قد تكون مساعدة لوضع العبء على الدول ذات الموارد الأقل في خلق هذه الفوارق، فقد تبرز احتياجات الدول العربية في الواقع إلى كثير من رأس المال المادي ورأس المال الثقافي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث عن المهارات اللازمة لاستخدامها بفعالية. فالدول التي تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وإلى المهارات اللازمة تكون ذات نفوذ سياسي أقل، مما يجبط من المعنويات العامة اللازمة لدعوة الحكومة للمساعدة.

كما أن للمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي الدور هام في تقليص الفجوة الرقمية، وربما ينبغي عليها التفكير في مهمتهم العامة في العالم الحديث. وذلك بدعم سياسات الدولة، والتصدي للسياسات السياسية على الصعيد الوطني والدولي التي تساعد على إزالة هذه الفوارق، والمساهمة في تصحيح الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تساعد في دراسة الفجوة الرقمية.

أشار ينجار، Iyengar في دراسته (Iyengar, 1994) إلى تحديد المسؤولية عن معالجة القضايا العامة مثل الفقر وعدم المساواة العرقية، ومكافحة الإرهاب... إلخ، اعتماداً على الإطار المنطقي الذي يعتمد على إسناد المسؤولية للمجتمع أو للفرد. كما اقترح إطار استطرادي لأي مشكلة عرضية، يمكن للغة "الفرصة الرقمية، Digital Opportunity" من المحتمل جداً أن تحرك الرأي العام في الاتجاه نفسه، مما يؤثر ليس فقط على نوع من مبادرات السياسة المقترحة ولكن أيضاً على الجمهور بدعمهم لكل المبادرات الحكومية على الإطلاق، وعلاوة على ذلك، قد تكون مزيجاً من التركيز على الشركات الخاصة والأفراد في هذا الإطار أن تتحرك بعيداً عن الفرد كمواطن، نحو فهم الفرد كمستهلك (Gandy, 2002). على هذا النحو، قد تظهر العناصر الفاعلة في السوق لتبادل أي مسؤولية، بل مجرد توفير "فرص رقمية" للمستهلكين.

5- مناقشة

تبعاً لما ورد حول ما يسمى بالفجوة الرقمية يتبادر إلى أذهاننا أن العالم والعالم العربي على وجه الخصوص هو في مواجهة لحتمية تكنولوجية قد صنعت الفوارق. محتواه في شتى المجالات بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ولعل أبرزها في مجال التعليم.

وعلى اعتبار الدول العربية من الدول النامية فهي تسعى جاهدة إلى وضع خطط وسياسات على المدى القصير والمدى البعيد من أجل تقليص هذه الفجوة والتي أصبحت من سماتها في المجتمعات المعاصرة اليوم

تعدد طرائق التعلم والتعليم عبر الوسائط التكنولوجية المختلفة باختلاف مسافة الفجوة الرقمية بين هذه المجتمعات في عصر أصبحت تعرف هذه المجتمعات فيه باسم "مجتمعات المعرفة، knowledge Societies". إذ ستكون المهمة الأساسية أمام الدول العربية ومجتمعاتها في المستقبل هي محاولة منع الاختلالات الهيكلية في مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يسهل عليها بناء مجتمع المعرفة، ذلك أنه هناك في الواقع العديد من الاختلالات والانقسامات ما جعل الفجوة الرقمية أكثر تعقيدا من قبل. فهي آخذة في الاتساع والنمو مع هذا الزخم الهائل من التقدم التكنولوجي الرقمي الى حد عدم السيطرة عليه، فالدول العربية أمام تحدي كبير لإزالة الثغرات الممثلة في عامل الدخل والعمالة، التعليم وسباق في حوزة أجهزة الكمبيوتر والمعدات لبلوغ مجتمع المعرفة، ومنه تجاوز الفجوة الرقمية. فبعد هذه النقطة يأتي الدور المتكامل لمؤسسات الدولة والأفراد في مسألة التحكم في هذه التكنولوجيا الى مرحلة الإتقان مما يتيح الاستفادة الجيدة منها والبلوغ معها الى مرحلة الإبداع المعرفي والخدمي.

وذلك من أجل تجاوز السمة الغالبة على الفجوة الرقمية، وهي "طبيعتها الدينامكية، Dynamic Nature" التي لا تتوقف عند نقطة معينة من الزمن، والتي تحركها الاختلافات الكبيرة للمهارات الرقمية في استخدام التكنولوجيا الرقمية في الآونة الأخيرة، مما ينبئ عن نمو هذه الثغرات في المستقبل. إن وجهة نظر السياسة المرتبطة بهذا التحليل تعتمد بشكل واضح على تلك الأهداف المركزية المتعلقة بعدم المساواة بين تلك المعلومات، والموقف السياسي الممثل في شقين من الأهداف المركزية؛ الأول هو تحقيق الاندماج الاجتماعي التقني، والثاني هو تحقيق هدف المساواة في توزيع الموارد أو فرص الحياة. ويتم تحقيق الهدف الأول على يد تحالف القوى الكبرى في المجتمعات المتقدمة عالية التقنية، والشركات التي تبحث عن مكان في السوق الالكترونية الكبيرة. أما الهدف الثاني فهو الأكثر تعقيداً، ويتحقق بتوفير الحد الأدنى في توزيع الفرص على كل فرد.

في الأخير يمكن القول إن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من إمكانية تقليص التمايز بين المجتمعات مكانياً وزمناً. ذلك أن الفجوة الرقمية هي سمة تميز أي مجتمع معلومات أو مجتمع ما بعد الحداثة.

نبيل علي ونادية حجازي (غشت 2005). عالم المعرفة، العدد 318، ص 470.

Balnaves, M., P. Caputi and K. Williamson (1991). 'The Development of a Methodology for Assessing Telecommunication Needs: Preliminary Steps Towards an Index of Information and Communication Poverty', *Australian Journal of Communication* 18(3): 99.

Barzilai-Nahon, K. (2006). Gaps and bits: Conceptualizing measurements for digital divide/s. *The Information Society* 22:78.

Chomsky, N. (2004). *Hegemony or survival: America's quest for global dominance*. New York: Holt.

Chong, D., and J. N. Druckman (2007). Framing theory. *Annual Review of Political Science* 10:103

DiMaggio, P., Eszter Hargittai, C. Celeste, and S. Shafer. (2004). Digital inequality: From unequal access to differentiated use. In *Social inequality*, ed. K. M. Neckerman, 355

Entman, R. M (1993). Framing: Towards clarification of a fractured paradigm. *Journal of Communication* 43(4):51.

Gandy, O. (2002). The real digital divide: Citizens versus consumers. In *The handbook of new media: Social shaping and consequences of ICTs*, 448–460.

Goffman, E. (1974). *Frame analysis*. Cambridge, MA: Harvard University Press: 21 .

Hamelink, C. J. (2004). DidWSIS achieve anything at all? *International Communication Gazette* 66(3):281.

Hargittai, E. (2002). Second-level digital divide. *First Monday* 7(4), <http://firstmonday.org/issues/issue74/hargittai/index.html> (accessed December 1, 2015).

<http://www.techno-science.net>

ITU. (2005). *World Summit on Information Society: Outcome documents*. International Telecommunication Union, December. <http://www.itu.int/wsis/outcome/booklet.pdf>

Iyengar, S. (1994). *Is anyone responsible? How television frames political issues*. Chicago: University of Chicago Press.

Lenhart, A., and J. B. Horrigan.(2003). Re-visualizing the digital divide as a digital spectrum. *IT & Society* 1(5):23.

- Nisbet, M. C., and M. Huges (2006). Attention cycles and frames in the plant biotechnology debate: Managing power and participation through the press/policy connection. *Harvard International Journal of Press/Politics* 11(2):3–40.
- Norris, P. (2001). *Digital divide: Civic engagement, information poverty, and Internet worldwide*. New York: Cambridge University Press.
- Pan, Z. D., and G. M. Kosicki (2005). Framing and understanding of citizenship. In *The evolution of key mass communication concepts: Honoring Jack M. McLeod*, ed. S. Dunwoody, L. Becker, D. McLeod, and G. M. Kosicki, 165–204. Cresskill, NJ: Hampton.
- Parker, E. (2000) 'Closing the Digital Divide in Rural America', *Telecommunications Policy* 24(4): 281.
- Philippa, B. (2003). *Information and communication technology development indices*. Geneva: United Nations Publications. <http://www.unctad.org/en/docs//iteipc20031en.pdf>
- Rooney, D. (2005). Knowledge, economy, technology and society: politics of discourse. *Telematics and Informatics* 22(4): 22.
- Scheufele, D. A. (1999). Framing as a theory of media effects. *Journal of communication* 49(1):103
- Scheufele, D. A., and D. Tewksbury. (2007). Framing, agenda setting, and priming: The evolution of three media effects models. *Journal of Communication* 57(1):9.
- Selwyn, N. (2002) 'E-establishing an Inclusive Society? Technology, Social Exclusion and UK Government Policy Making', *Journal of Social Policy* 31(1): 20.
- Selwyn, N. (2004). Reconsidering political and popular understanding of the digital divide. *New Media and Society* 6(3):62
- Stevenson, S. (2009). Digital divide: A discursive move away from the real inequities. *The Information Society* 25(1):1–22.
- Understanding the Digital Divide, OECD. (2001). page 5.
- Van Dijk, J. A. G. M. (2006). Digital divide research, achievements and shortcomings. *Poetics* 34:35.
- Warschauer, M. (2003). *Technology and social inclusion: Rethinking the digital divide*. Cambridge, MA: MIT Press.